



هل نسينا نساء اليمن

بواسطة ناديا السقاف

نوفمبر
متوفر أيضًا باللغات:
English

عن المؤلفين



ناديا السقاف

نادية السقاف باحثة في سياسة الشرق الأوسط والجنس وحربة الصحافة وكانت أول امرأة تُعين وزيرة الإعلام في اليمن في عام 2014.



تحليل موجز

27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017

غالباً ما يتم تنحية حقوق النساء جانباً خلال النزاعات هذا إلى جانب الحرّيات والحقوق المدنية التي ايضاً تسقط من الحسابان وإذا حدث وأن تم التحدث عن النساء في أوضاعٍ مضطربة تشبه أوضاع اليمن حالياً فغالباً ما يُنظر إليهنّ كضحايا وليس كأطرافٍ معنيّةٍ بالعملية السياسية ولها تأثيرها كيف وصل الحال بنساء اليمن الى هذا الوضع المأساوي في حين كانت السعادة تغمرهن قبل عدة شهور وبالأخص في تاريخ 18 آذار/ مارس 2013.

كان ذاك اليوم الأخير من "مؤتمر الحوار الوطني" الذي دام لحوالي عشرة أشهر والذي شكّلت النساء فيه حوالي 30 في المئة من أصل 565 عضواً وهدف ذلك المؤتمر إلى وضع الأساس القانوني ليمن جديد تسوده العدالة الاجتماعية وبالذات بالنسبة لحقوق النساء وفي إطار القانون راسماً النهاية للمرحلة الانتقالية السياسية في بلدٍ عاش حالة من الاضطراب منذ سنة 2011. وبعد نقاشات عديدة أنتج مؤتمر الحوار الوطني وثيقة تحي المئات من الخرجات تم بناء مسودة الدستور الجديد عليها وفعلاً تمت صياغة الدستور الجديد على عكس الدستور السابق بشكلٍ يعترف بمواطنة المرأة الكاملة وبشخصيتها الاعتبارية المستقلة كما حصلن بموجب هذا الدستور على حصّة تبلغ 30% من مناصب صنع القرار ما كان سيجعل اليمن في المرتبة الثانية بعد تونس حيث التمثيل القانوني للنساء في مناصب السلطة بين البلدان العربية

كان النصر التالي الذي حققته المرأة اليمنية بعد مؤتمر الحوار الوطني تعيين أربع نساء- من بينهنّ أنا- في مجلس الوزراء سنة 2014 ومشاركة أربع نساء في لجنة مؤلّمة من سبعة عشر عضواً ومسؤولة عن وضع مسوودة الدستور الجديد وقد شكّل الإنجازان سابقة بكل ما للكلمة من معنى

انا شخصياً كنت حاضرة وشاهدة على هذه العملية السياسية للمرحلة الانتقالية وعلى العمليات المتعددة التي أدّت إلى هذه النقطة من تاريخنا السياسي ورأيت كم كان هذا النصر مهمّاً بالنسبة إلى الحركة النسوية اليمنية وكنت قد بدأت أتخيل الكتب التي ستؤلّف حول اليمن ونجاح عملياتها الانتقالية واتخيل نساء اليمن اللاتي سوف يسافرن حول العالم يحكين لباقي الأمم عن تجربتهن بل ويعطينهن النصائح

ثم حدث الانقلاب وتدهور كل شيء

الحقيقة أنه لم تكن النساء ولا تمكين النساء يوماً من بين الأولويات الحقيقية بالنسبة لصناع القرار في اليمن حتى في أوقات السلم فما بالنا بأوقات الحرب وغيبي عن القول إن معظم النساء اليمنيات محرومات من كثير من حقوقهن إلى حد كبير في هذا المجتمع المحافظ الذكوري حيث تعتبر المرأة كيان قاصر عن الرجل والأحصائيات تؤكد هذه الحقيقة فمنذ سنة 2006 يحتل اليمن دائماً المرتبة الأخيرة في "مؤشر الفجوة بين الجنسين" الخاص بـ "المنتدى الاقتصادي العالمي". هذا المؤشر هو ناتج عن عملية حسابية تقارن واقع حقوق النساء بحقوق الرجال في مجالات التعليم والرعاية الصحية والمشاركة الاقتصادية والتمكين السياسي والحقيقة ان وضع المرأة اليمنية حتى قبل الانقلاب في 2014 كان فعلاً سيئ مقارنة بالرجل فعلى سبيل المثال امرأة واحدة فقط من أصل اثنين تستطيع القراءة والكتابة من بين النساء من سن 15 سنة فما فوق أما بالنسبة إلى الرعاية الصحية فتفتقر نسبة 65 بالمئة من النساء إلى خدمات الرعاية الصحية الإنجابية وكل يوم كانت تموت ثمانى نساء بسبب مضاعفات الولادة وبالنسبة للقطاع الاقتصادي فتشكّل النساء أقل من 7 بالمئة من القوة العاملة ويعمل معظمهن في قطاعي التعليم والرعاية الصحية – ويتقاضين رواتب أدنى من رواتب الرجال مقابل الوظيفة نفسها وهناك العديد من الامثلة الأخرى تعكس وضع المرأة اليمنية المتردي

ولكن في نفس الوقت وعلى الأقل حتى سنة 2014 كانت هناك حركة مجتمع مدني مزدهرة وحركة نسوية قوية وإن لم تكن متحدة في اليمن كما برزت النساء في الميادين العامة مطالبات بالمساواة وكاسرات الأفكار النمطية السائدة وأعلم ذلك لأنني كنت واحدة منهن وكنت حاضرة لأسجل الحركة النسائية وأوثقها كصحافية وناشطة ومنذ سنة 2011 اتخذت النساء خطوات ملحوظة في كفاهن الرامي إلى أخذهن على محمل الجد كقائدات وصانعات قرار مساويات للرجال

بل أن الفضل في الإنجازات التي حققتها النساء اليمنيات بين 2011 و2014 يعود إلى تلك النساء القويات والشجاعات اللواتي شققن الطريق لمن أتت خلفهن ولم يكن ليقبلن بالواقع كما هو وما ساعد على ذلك هو أن اليمن كان محط أنظار العالم وأن إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة التي كانت تشرف على المرحلة الانتقالية السياسية والمجتمع الدولي ككل كانا يدعمان حقوق النساء وقاموا بالضغط على السياسيين اليمنيين لإشراك المرأة في العملية الانتقالية ومراحلها المختلفة وبالفعل حققت النساء المشاركات في العملية السياسية منذ 2011 نجاحاً ملحوظاً وتركبن بصماتهن على الرغم من السيطرة الذكورية على عمليات اتخاذ القرار في المشهد السياسي اليمني .

كنا ندرك ونحن نشارك في العمليات السياسية المختلفة سواء مؤتمر الحوار الوطني أو غيره أنه إذا أردنا أن تعكس الحقيقة الإنجازات المكتوبة لا بد من ترسيخ هذه الحقوق في الدستور وتفصيلها في القانون ولهذا السبب مثلاً كان الإصرار الشديد أن يعكس الدستور الجديد روح المواطنة المتساوية بين الجنسين ومكتسبات المرأة التي حققناها في مؤتمر الحوار الوطني

ولكن لسوء الحظ وكالعادة عندما اقتحم الرجال المدججون بالأسلحة مؤسسات الدولة تم فرض أمر واقع جديد وتم القذف بإنجازات ومطالب المرأة اليمنية من النافذة كأنها لم تكن والأمر غير مقتصر على الانقلابيين المتحكمين في شمال اليمن بل أنني كنت عندما أتحدث إلى سياسيين رفيعي المستوى من كافة الجهات في اليمن وحتى عندما كنت اتحدث إلى من يمثلون البعثات الدبلوماسية التابعة للدول الديمقراطية – ومعظمهم تقريباً من الرجال – حول الحاجة إلى إشراك النساء في مفاوضات السلام وعملية المصالحة يقولون: الوقت غير مناسب الآن للنساء وكأن مشاركة المرأة هي ترف لا يمكن التطرق إليه في أوقات النزاع – نزاع بدأ به الرجال وصعدته الرجال في سبيل رجال آخرين

أن يتم تهميش المرأة كصانعة سلام وقيادية في العمليات السياسية ليس فقط محجف للمرأة نفسها ولكن أيضاً لتاريخ اليمن وإرثه التقليدي اللذان يضفان أمثلة عدّة عن نساء أدّين أدواراً فعّالة في عملية صنع السلام ففي بعض المناطق القبليّة مثلاً إذا قصّت المرأة خصلة من شعرها ووضعتها أمام شيخ القبيلة يلزم التقليد الشيخ والقبيلة كلّها بالاستجابة لطلبها – طالما كان سريعاً – واستخدمت النساء الذكيات هذا التقليد في الماضي لإيقاف الحروب أو إنهاء نزاع مسلح بين القبائل كذلك يحدث إحراق النقاب الأثر نفسه وبإمكانه رفع الظلم وحتى في المدن غالباً ما أدّت النساء دور صانعات السلام في المجتمعات المحلية فجمعن شمل العائلات وصالحن الأقرباء المتخاصمين بعد سنوات من العلاقات السيئة وأصلاً النساء بفطرتهن هنّ المرئيّات والحاضنات ومعطيات الحياة ليس فقط المرأة اليمنية أو العربية بل المرأة بشكل عام فمثلاً بعد مضيّ أكثر من نصف قرن على النزاع المسلح في كولومبيا تم الإقرار أخيراً بأهمية دور النساء هناك في تحقيق السلام المستدام ومن هنا تأتي مشاركتهنّ اليوم بأعلى مستويات في عملية المصالحة فلماذا لا تستطيع النساء اليمنيات أيضاً أن تشكّلن جزءاً من عملية إعادة بناء السلام ولماذا لا يمكن أن تشكّل النساء من أي مكان من العالم جزءاً من العمليات السياسية في بلدانهنّ لا سيّما في ما يتعلّق بحل النزاعات

والأسوأ هو أنّ نظام الأمر الواقع الذي يمارس السلطة في شمال اليمن يتألّف من رجالٍ تقليديين جدّاً وغير مثقفين بل وأغلبهم أميين ويؤمنون بالعنف والقمع بل أنه في ظل الحكم الحوثي تشكّل الديمقراطية والحرية والحقوق المدنية العدو فيختفي الصحفيون والناشطون إما داخل مقابر مجهولة وإما خلف قضبان السجون من دون فتح قضية أو المباشرة بأي محاكمة قانونية والوضع أسوأ بالنسبة إلى النساء الناشطات لأنهنّ يعانين من تمييز مضاعف يمارسه تجاههنّ الحوثيون بما أنّهنّ نساء وناشطات في

الوقت نفسه أنا أذكر كيف كان الوضع في نهاية العام 2014 عندما كنتُ لا أزال وزيرة الإعلام وكنت قلقة بشأن الصحفيين والموظفين في وسائل الإعلام الحكومية لا سيّما بشأن النساء العاملات في وسائل الإعلام وكان خوفي في مكانه فلحظة سيطر الحوثيون على التلفزيون اليمني وبّخوا النساء العاملات هناك وأمروهنّ بالذهاب إلى منازلهنّ والتصرّف كزوجات صالحات والخضوع لواجباتهنّ الزوجية قائلين أن وسائل الإعلام ليست المكان المناسب للنساء

ويستمر هذا التهديد للمرأة الناشطة في أي مكان خارج المنزل تحكي لي إحدى صديقاتي عن تجربتها في بداية هذا العام حيث كانت تقود سيارتها في صنعاء حين أوقفها على أحد حواجز الحوثيين شابّ صغير يحمل سلاح كلاشنكوف وسألها بتعجرف عن من أعطاهها حق قيادة السيارة فبصفتها امرأة عليها أن تعرف مكانتها ثم طلب منها العودة إلى منزلها تقول صديقتي: "في البداية شعرت بالغضب وأردت أن أسأله من الذي منحه هو حق إعطاء أمر كهذا لي " فهي امرأة أثبتت قدرتها ومكانتها في المجتمع وقطعت شوطاً كبيراً في المال العملي بحسب لها لكنّها كانت تدرك أن مثل هذا الجدل مع هذا الشخص لن يجدي وقررت أن لا تناقش رجل يحمل سلاحاً

في نهاية المطاف تكمن المشكلة مع الانقلابات العنيفة التي تقودها مجموعات عقائدية غير متسامحة كتلك الموجودة في اليمن هي أنه لا مكان للمنطق أو التخاطب النزاع المسلح الحالي في اليمن دمر سنوات من العمل التقدمي في سبيل حقوق النساء والحريات المدنية بشكلٍ عامٍ والمصيبة الأكبر أنه لا يجري تدمير الحضارة فحسب على يد رجال جاهلين يقومون بدوريات في الشوارع لمحو كل علامات الديمقراطية والحضارة التقدمية إنما يجري أيضاً التدمير المنهجي للأجيال المستقبلية من خلال تغيير المناهج التعليمية وزرع ثقافة الخوف في كافة وسائل الاتصالات العامة إن ما يحدث الآن لا يمكن تغييره بسهولة وستستغرق إعادة الحريات المدنية الأساسية- لا سيّما حريّات النساء- إلى حيث كنّا منذ ثلاث سنوات عديدة من الزمن

ما يعزّيني على الأقل هو أن نضالي مع أخواتي المدافعات عن حقوق المرأة موثّق لمن يشاء أن يطلّع عليه واخترت شخصياً أن تتمحور أطروحة الدكتوراه التي أعمل عليها حول سياسة تمكين المرأة في اليمن كما كتب وسيكتب كثيرون آخرون عن إنجازاتنا كنساء يمنيّات حتى لا ننساها أثناء ما يتمّ دفع اليمن باتجاه العصور المظلمة وسنواصل نضالنا في سبيل حقوق المرأة اليمنية وتمكينها بطريقة أو بأخرى ❖



عرض / طباعة ملف "بي. دي. إف"

شارك على مواقع التواصل الاجتماعي



تنبيهات البريد الإلكتروني



خبراء في [القضية / المنطقة]



TO TOP

موصى به



BRIEF ANALYSIS

Iran and Israel's Undeclared War at Sea (Part 2): The Potential for Military Escalation

/ /

Farzin Nadimi



BRIEF ANALYSIS

The Economic Future of Northeast Syria

April 20, 2021, starting at 10:00 a.m. EDT



BRIEF ANALYSIS

The Conflicting Moroccan Responses to Normalization with Israel

/ /

Sadik Rddad

ابق على اطلاع

سجل لتلقي الاشعارات بالبريد
الالكتروني



THE
WASHINGTON INSTITUTE
for Near East Policy

19th Street NW – Suite 500 1111

Washington D.C. 20036

Tel: 202-452-0650

Fax: 202-223-5364

الاتصال بالمعهد
غرفة الصحافة

Fikra Forum is an initiative of the Washington Institute for Near East Policy. The views expressed by Fikra Forum contributors are the personal views of the individual authors, and are not necessarily endorsed by the Institute, its staff, Board of Directors, or Board of Advisors.

منتدى فكرة هو مبادرة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى والآراء التي يطرحها مساهمي المنتدى لا يقرها المعهد بالضرورة ولا موظفيه ولا مجلس إدارته ولا مجلس مستشاريه وإنما تعبر فقط عن رأي أصحابه

المعهد هو منظمة (501)3(c) جميع التبرعات معفاة من الضرائب



An initiative of the Washington Institute for Near East Policy